في تصميم برامج صونٍ كفوءة التكلفة.
- تحتاج برامج الصون أن تروّج استراتيجيات كفوءة التكلفة. وقد تم عمل أدوات دعم القرار لتعضيد هذا الهدف بالفعل ولكنها تحتاج إلى تنقيح وتقييم أكثر.

طرق الصون

تشمل استراتيجيات الصون تحديد ووضع الأولويات لأهداف الصون. وأول خطوة حرجة هي تحديد "الوحدة" الأكثر ملاءمة للصون. وفي حالة التنوع الحيوي الزراعي، يجب أن يكون الحفاظ على التنوع للاستخدام المستقبلي المحتمل هدفا أساسيا. وبالأخذ في الاعتبار حالة المعرفة الحالية، فإن أفضل ما ينم عن التنوع الوظيفي في الأنواع الحيوانية هو تنوع السلالات، أو العشائر المتفردة التي تطورت في بيئات متفردة. علاوة على هذا – فإن المداولات الثقافية حول الصون تدور حول السلالات أكثر منها حول الجينات. وعلى هذا فإنه من المعقول أنه عادة ما تؤخذ قرارات الصون على مستوى السلالة. ولكن يجب الإقرار بأن التنوع بين السلالات لا يمثل الصورة الكاملة للتنوع الوراثي. وعلى المستوى الجزيئي، فإن التنوع الوراثي يكون ممثلا في تنوع الأليلات (أي الاختلافات في تتابع الدنا) في الجينات التي تؤثر على التطور والأداء.

يتطلب تقييم السلالات من منطلق الصون تحليل معلومات من عدد من المصادر تشمل:
- دراسة التنوع في الصفات، أي التنوع في المزيج المعروف من الصفات المظهرية التي تحدد هوية السلالة؛
- دراسات وراثية جزيئية والتي تعطي قياسات موضوعية للتنوع داخل وبين السلالات، أو شواهد على خصائص وراثية فريدة؛
- شواهد على عزلة وراثية في الماضي؛ و
- شواهد دالة على أهمية ثقافية أو تاريخية.

وتعتبر حالة الخطر اعتبارا مهما آخرا. وللوصول بالصون إلى الحالة المثلى يتطلب الأمر اعتبار كيفية تقسيم الموارد المتاحة بين السلالات موضع الاعتبار، والقرارات المتعلقة بأكفأ إستراتيجية صون بين الاختيارات المتاحة. ويتطلب الأمر كذلك مزيدا من العمل لإيجاد أدوات فعالة للوصول إلى التوزيع الأمثل للموارد.

يضم الصون الحي عدة مضامين ومناهج. فإدارة المساحات الخضراء والخضرة، مناحي الزراعة العضوية، التربية التشاركية، الإنتاج للأسواق النوعية، وزراعة الهواة – تعطى كلها فرصا للاحتفاظ بالسلالات المستخدمة وقد يكون دعم أي من كل هذا عنصرا هاما في إستراتيجية الصون. وفي بعض الحالات قد يكون الدعم المباشر ضروريا للاحتفاظ بالسلالات النادرة. وهذا النهج ممكن التطبيق فقط عندما تتوفر الموارد؛ عندما تتوافر العزيمة السياسية لإنفاق المال العام لتحقيق أهداف الصون؛ عندما يكون توصيف السلالات بدرجة كافية تسمح بالتعرف على العشائر وعلى تصنيفها طبقا لحالة الخطر؛ وعندما يكون هناك قدرات مؤسسية كافية تسمح بالتعرف على المزارعين المؤهلين ورصد أنشطتهم وإدارة دفع الأموال. ومن الضروري أن تنال عملية استهداف السلالات انتباها حذرا. وحتى حينما يمكن تحقيق الدعم المستهدف فسيظل الشك دائما حول الالتزامات المالية في المدى الطويل. ويجب تعضيد مثل هذه الإجراءات بمجهودات لترويج الأنشطة التي تعطى للسلالات الفرصة أن تصبح ذاتية الاستدامة في المستقبل.

لا يمكن أن يكون الصون في الموقع[7] في معزل عن جهود تنمية نظام الإنتاج الذي يحتفظ فيه بالسلالات ولا يشكل قيدا على اختيارات سبل توفير الحياة ولاسيما لحافظي الإنتاج الحيواني الأكثر فقرا. ولسوء الحظ فقليل هو الذى يُعرف عن كيف تحسن نظم الإنتاج والبنى التحتية بطريقة بحيث تتحسن معها أيضا سبل حياة المواطنين المحليين والأمن الغذائي وفي نفس الوقت تصان الموارد الوراثية الحيوانية. وقد حقق عدد محدود من الأساليب – التي تأخذ بمنهجية الجماعة والتي تشمل تعاونا مكثفا مع حافظي الإنتاج الحيواني والتي تحترم أهدافهم ومعارفهم الإنتاجية– بعض النجاح.

يشمل الصون الحي عدة أشكال متدرجة منها ماهو داخل الموقع ومنها ما هو خارج الموقع — ونحو حد الصون خارج الموقع من مدى مناهج الصون الحي (أي الصون خارج الموقع[8]) تم بنجاح إنشاء حدائق زراعية مكرَّسة للاحتفاظ بسلالات نادرة كمكان جذب سياحي في عدة دول (غالبا متقدمة). هذه المواقع تلعب دورا هاما في تثقيف الجمهور بخصوص الموارد الوراثية الحيوانية. وفي العالم النامي، فإن أكثر أنشطة الصون الحي خارج الموقع شيوعا هي قطعان تابعة لمؤسسات تابعة للدولة. وترتبط هذه المؤسسات عادة بالاستخدام الفعلي للسلالات ولذا فالمساهمة الممكنة لهذه المؤسسات في الحالات التي لم تعد السلالة تستخدم يحتاج إلى مزيد من التقييم.

وتعطى طرق الصون في المعمل إستراتيجية احتياطية هامة عندما يتعذر إقامة صون حي أو لا يمكن صون العشائر بالأعداد اللازمة. وقد تكون هي الاختيار الأوحد في حالة الطوارئ، مثل الأوبئة المرضية أو النزاعات المسلحة. وهناك حاجة إلى مزيد من المجهود لتوفير تكنولوجيات لحفظ السائل المنوي والبويضات في كل الأنواع الحيوانية.

[7] يشير الصون في الموقع إلى صون الحيوان من خلال الاستخدام المستمر من قبل حافظي الإنتاج الحيواني تحت نظام الإنتاج الذي تطور فيه الحيوان أو الذي عادة ما يوجد ويربى فيه الآن.

[8] الصون الحي خارج الموقع يشير إلى الصون من خلال صيانة عشائر الحيوان التي لا يحتفظ بها تحت الظروف الإدارية الاعتيادية (مثلا حدائق الحيوان وفي بعض الأحيان مزارع حكومية) و/ أو خارج المنطقة التي تطورت فيها أو التي عادة ما توجد بها.

الحاجات والتحديات في إدارة الموارد الحيوانية الوراثية

يجب أن يوازن قطاع الإنتاج الحيواني سلسلة من الأهداف السياساتية. ومن أكثر ها إلحاحا: دعم التنمية الريفية وإزالة الجوع والفقر؛ مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية والاستجابة لمتطلبات المستهلك المتغيرة؛ ضمان الأمان الغذائي والإقلال إلى أقصى حد ممكن من الخطر الذي تشكله أمراض الحيوان؛ وصيانة التنوع وكمال البيئة. تقتضي مواجهة هذه التحديات مزج الأنواع، والسلالات والحيوانات ذات الصفات المرغوبة لتحقيق المتطلبات الخاصة بالإنتاج وظروف المجتمع والسوق. ولكن هناك عقبات عديدة لتحقيق هدف التوفيق بين الموارد الوراثية والاحتياجات التنموية.

يعتبر الجرد والتوصيف أساسيين لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، ولكنهما حاليا بعيدان جدا عن الكمال وخاصة في الدول النامية. وتعتبر مواجهة الفجوات في المعلومات التي تعوق اتخاذ القرار أولوية. كما أن المعدلات الحالية للتعرية الوراثية تشكل قلقا كبيرا. فإجراءات الصون الهادفة لمواجهة التهديدات لسلالات معينة تعتبر ضرورية. وعموما – هناك يبدو رأى عام بأن الاحتياج الحقيقي هو لمناهج مستدامة للاستخدام والتنمية للسلالات كفرادى وكذلك للتنوع ككل. وهناك الحاجة إلى إرساء مبادئ وعناصر تؤسس لإدارة مؤثرة، توازن بين الاستخدام الحالي والمستقبلي، وتعالج الأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن هناك حاجة إلى برامج على مستوى الجماعة الداعمة لسبل العيش لحافظي الإنتاج الحيواني وكذلك تعنى بالهموم العالمية حول التنوع. ويجب دعم هذا النوع من المبادرات بتقوية التكوينات المؤسسية والتنظيمية، والأطر السياساتية والقانونية التي تعضد التنمية المستدامة.

تقبل المسئولية العالمية

تعتمد دول ومناطق العالم على بعضها البعض في استخدام الموارد الوراثية الحيوانية. وهذا واضح من شواهد الانسياب الجيني والأنماط المعاصرة لتوزيع الإنتاج الحيواني. وفي المستقبل قد يتبين أن موارد وراثية من أي جزء ما من العالم ضرورية لمربين وحافظي الحيوانات في أماكن أخرى. وهناك الحاجة أن تتقبل الجماعة الدولية مسئوليتها عن إدارة هذه الموارد المشتركة. وقد يكون من الضروري أن يقَدم الدعم إلى الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتوصيف وصون واستخدام سلالات الإنتاج الحيواني بها. وإن إتاحة واسعة للموارد الوراثية الحيوانية – للمزارعين والرعاة والمربين والباحثين– ضرورية للاستخدام المستدام والتنمية المستدامة. كما يجب أن تأخذ أطر الإتاحة الواسعة والمشاركة المنصفة في المنفعة المستمدة من الموارد الوراثية الحيوانية مكانها على المستويين القطري والدولي معا. ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار الصفات المميزة للتنوع الحيوي الزراعي – الذي نتج بصفة اساسية عن تدخل الإنسان والذي يحتاج دوما إلى إدارة نشطة من قبَله. إن التعاون الدولي والتكامل الجيد لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية في كل أمور تنمية الإنتاج الحيواني سوف يساعدان على ضمان أن ثروة العالم من التنوع الحيوي للإنتاج الحيواني تستخَدم وتُنمّى بطريقة ملائمة وتظل متاحة لأجيال قادمة.

تعتبر الإدارة المستدامة للتنوع الوراثى للإنتاج الحيوانى في العالم ذات حيوية هامة للزراعة، إنتاج الغذاء، التنمية الريفية والبيئة. وتستخدم حالة الموارد الوراثية الحيوانية للغذاء والزراعة في العالم 169 تقريرا قطريا، ومساهمات من عدد من منظمات دولية، 12 دراسة موضوعية خاصة بجانب المعرفة الخبيرة الأوسع لتقدم أول تقييم عالمي لهذه الموارد وإدارتها. وهذا النص "بإيجاز" – والمقصود به هم صانعو القرار والجمهور الأعم – يعرض ملخصا لنتائج التقرير الأساسي.

فبجانب أن تقرير حالة العالم – التي لعبت الدول دورا أساسيا في إعداده – يعتبر مرجعا فنيا فإنة قد أدى إلى عملية وضع سياسات وخطة عمل عالمية للموارد الوراثية الحيوانية، والتى بمجرد تبنيها ستشكل جدول أعمال لخطة عمل الجماعة الدولية.

ISBN 978-92-5-605763-1

9 789256 057631

TC/M/A1260Ar/1/07.07/1000